الملاحظات العامة على مناهج التربية الإسلامية المقررة في وزارة التربية والتعليم في ليبيا الحبيبة - حرسها الله -

أولاً: بعد الاطلاع على كتب التربية الإسلامية من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثالث الثانوي تبين لنا أنها لم تكتب بأسلوب علمي شرعي ولم يُعتنَ فيها بالتأصيل العلمي، والذي هو بناء الفروع على الأصول، قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ آل عمران: 79، قال الإمام البخاري في صحيحه قال ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ ﴾ أي: حُكَمَاءَ فُقَهَاءَ وَيُقَالُ الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصِغَارِ العِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ.

ثانياً: يظهر جيداً من خلال تتبع المناهج أنها كُتبت بصياغة صحفية، مع مزاجية في اختيار المواضيع وعدم دقة في نقل النصوص، وتساهل في تلخيصها بدون دقة علمية.

ثالثاً: من المقرر عند علماء الشريعة الإسلامية أن العلم الشرعي منه ما هو واجب عيني على كل مسلم بنفسه ومنه ما هو واجب كفائي، ويَنْصح أهل العلم أن يبتدأ الطالب بالواجب المتعين ثم ينتقل إلى الواجب الكفائي، ولم يظهر العناية بهذا الترتيب من خلال النظر في المناهج سواء في ترتيب الأبواب والموضوعات أو في صيغ المواضيع.

رابعاً: العلوم الشرعية كلها راجعة إلى التفسير والحديث والفقه؛ فينبغي العناية بهذا التقسيم في وضع المنهج الشرعي.

خامساً: اتضح جيداً الضعف العلمي لدى الإخوة الذين كتبوا المنهج من خلال عدم دقة التعابير والتساهل في نقل الأحاديث، مع اضطراب في ألفاظها وعدم العناية بتخريجها.

سادساً: يلاحظ في عموم المنهج أنه يهدف إلى إيجاد ثقافة عامة عن الشريعة لدى الطالب، مع إخلال في كثير من جوانب هذه الثقافة، وكان الواجب أن يكون المقصود بوضع المنهج هو إيجاد قاعدة علمية متينة لعموم أبنائنا، تكون سبباً في هدايتهم وصلاحهم ولزومهم الشريعة

الإسلامية في حياتهم العلمية والعملية يصحب ذلك التأكيد على تزكية النفوس بالعمل بهذا العلم.

سابعًا: – وهي من أهم المسائل – أن العقيدة المقررة في هذا المنهج عقيدة أشعرية مُنحرفة عن عقيدة السَّلف الصَّالح.

قال أهل العلم: "مذهب الأشاعرة في العقيدة معروف، ومخالفاته لمذهب أهل السنة محررة معلومة، فيجب هنا أن نذكر طرفاً من حال الأشاعرة ليتضح حالهم، ولا يلتبس الآمر فنقول: الأشاعرة جمع أشعري، وهي نسبة إلى الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، جده البعيد أبو موسى الأشعري -رضي الله عنه -، ولد سنة 260 تقريباً وتوفي سنة 324هـ.

مات أبوه فتزوجت أمه بعده أحد رؤوس المعتزلة وهو: الجُبَّائي، فتربى الأشعري في حجره، حتى كانت تلمذته له خاصة، فعَرَفَ فكره ودرس مذهبه حتى بلغ أربعين سنة – فيما قيل – يناظر على مذهب الاعتزال.

ثم قيل: إنه رقى يوم جمعة كرسياً، ونادى بأعلى صوته: من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه نفسي: أنا فلان ابن فلان، كنت قلت بخلق القرآن، وأن الله لا يرى بالأبصار وأن أفعال الشر أنا أفعلها، وأنا تائب مقلع، وقيل غير ذلك واخترنا أخصرها لفظاً.

والمقصود أنه تاب من اعتزاله، ثم بعد ذلك جلس في حلقة أصحاب ابن كلاَّب، فأخذ منهم زماناً، فكان مذهبه المتوسط الذي ينسب إليه أتباعه هو المذهب الكلابي الذي لم يتخلص من براثن الاعتزال وهو نفي الصفات، ما عدا سبعاً منها، والقول بالأرجاء، والكلام النفسي، ونفي الحكمة عن أفعال الله وشرعه.

ثم نظر في النصوص نظرة تعلم فتاب من مذهبه ذلك، ورجع إلى مذهب أهل الحديث في الجملة، وهاك نصوصاً من كتبه مقررة لذلك:

1- قال في "مقالات المسلمين" وهو أوثق الكتب نسبةً له بعد أن سرد مذهب أهل الحديث وعقائدهم بتفصيل (1/320-325): "فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله...".

2- قال في (الإبانة) العبارة المشهورة المنقولة: "قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا، وبسنة نبينا، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن

بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نضّر الله وجهه، ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون ..." انتهى كلام أبي الحسن الأشعري رحمه الله.

ولكن المنتسبون إليه بقوا على مذهبه المخالف لمذهب السلف في باب الصفات والقدر وغيره، ولم يكونوا على مذهبه الأخير الذي استقر عليه، بل بقوا على مذهبه الذي رجع عنه والذي هو ضلال وخروج عن منهج السلف، فكيف يقال إن تضليل الأشاعرة تمزيق لوحدة أهل السنة؟! بل نقول إن الدفاع عن مذهب الأشاعرة – وهو مذهب باطل – هو التمزيق لوحدة أهل السنة، حيث حُسب على أهل السنة من ليس منهم ليَحِل مذهبهم الباطل على مذهبهم الحق، ويُدس في صفوفهم من ليس منهم". انتهى كلامهم.

وقال الحافظ ابن عبد البر المالكي عليه رحمة الله في شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تبارَكَ وتعَالى كُلَّ لَيْلَةٍ إلى السَّماءِ الدُّنْيا حِينَ يَبْقى ثلثُ اللَّيلِ فيَقولُ: مَن يَدْعُونِي فأَسْتَجِيبَ لهُ، مَنْ يَسْأَلُني فأُعْطِيهِ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فأَغْفِرَ لهُ»، هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث في صحته، رواهُ أكثرُ الرواة عن مالك هكذا كما رواه يحيى .... وفيه دليل على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم إن الله عز وجل في كل مكان وليس على العرش والدليل على صحة ماقالوه أهل الحق في ذلك قول الله عز وجل: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥ ﴾ طه: 5، وقوله عز وجل: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا شَفِيعٍ ﴾ السجدة: 4، وقوله: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ ﴾ فصلت: 11، وقوله: ﴿ إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا ٤٢ ﴾ الإسراء: 42، وقوله تبارك اسمه: ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ فاطر: 10، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ ﴾ الأعراف: 143، وقال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾ الملك: 16، وقال جل ذكره: ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ١ ﴾ الأعلى: 1، وهذا من العلو، كذلك قوله: ﴿ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ٤ ﴾ الشورى: 4، و ﴿ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ٩ ﴾ الرعد: 9، و ﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ﴾ غافر: 15، و ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ﴾ النحل: 50، و الجهمي يزعم أنه أسفل وقال جل ذكره: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ يَعۡرُجُ إِلَيۡهِ ﴾ السجدة: 5، وقوله:

﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ المعارج: 4، وقال لعيســـى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ آل عمران: 55، وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ النساء: 158، وقال: ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ فصلت: 38، وقال: ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسۡتَحۡسِرُونَ ١٩﴾ الأنبياء: 19، وقال: ﴿لَيۡسَ لَهُۥ دَافِعٞ ٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ ٣﴾ المعارج: 2-3، والعروج هو الصعود ، وأما قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ الملك: 16، فمعناه من على السماء يعني على العرش وقد يكون في بمعنى على ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ﴾ التوبة: 2، أي على الأرض وكذلك قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ طه: 71، وهذا كله يعضـــده قوله تعالى: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾ المعارج: 4، وما كان مثله مما تلونا من الآيات في هذا البـــاب، وهذه الآيات كلها واضحات في

إبطال قول المعتزلة، وأما ادعاؤهم المجاز في الاســـتواء وقولهم في تأويل اســـتوى اســـتولى فلا معنى له لأنه غير ظاهر في اللغة ومعنى الاســـتيلاء في اللغة المغالبة والله لا يغالبه ولا يعلوه أحد وهو الواحد الصـــمد ، ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز إذ لا ســـبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك، وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشـــهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التســـليم ولو ســـاغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شـــيء من العبارات، وجل الله عز وجل عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصـــح معناه عند الســـامعين، والاســـتواء معلوم في اللغة ومفهوم وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه".

قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾: "علا قال وتقول العرب استويت فوق الدابة واستويت فوق البيت وقال غيره استوى أي انتهى شبابه واستقر فلم يكن في شبابه مزيد".

قال أبو عمر: "الاستواء الاستقرار في العلو وبهذا خاطبنا الله عز وجل وقال : ﴿لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ رَبِّكُمۡ إِذَا ٱسۡتَوَيۡتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ الزخرف: 13، وقال: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾ هود: 44، وقال: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ المؤمنون: 28".

وقال الشاعر:

فأوردتهم ماء بفيفـــاء قفرة   وقد حلق النجم اليماني فاستوى

وهذا لا يجوز أن يتأول فيه أحد استولى لأن النجم لا يستولي" انتهى المقصود من كلام ابن عبد البر رحمه الله.

قال الشيخ العلامة أحمد بن يحي النجمي – رحمه الله –:

"والحق الذي لا مرية فيه، أن الأشاعرة، والماتريدية؛ من طوائف أهل البدع، ولا يجوز لأحد أن يقول إنهم من أهل السنة، ومن زعم أن هاتين الطائفتين من أهل السنة والجماعة، فإنه قد أقحم نفسه في خطأ فادح، وخطر فاضح، وسيسأل يوم القيامة عن قيله قبل أن يُفرَج له عن سبيله".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع فتاواه في (347/3) بعد كلام له في هذا المجال:

"وبهذا يتبين أن أحق الناس أن تكون هي الفرقة الناجية؛ أهل الحديث والسنة؛ الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أعلم الناس بأقواله، وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها واتباع لها؛ تصديقاً، وعملاً، وحباً، وموالاةً لمن والاها، ومعاداةً لمن عاداها ..."، إلى أن قال: "وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات، والقدر، والوعيد، والأسماء، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله، ويفسرون الألفاظ المجملة؛ التي تنازع فيها أهل التفرق، والاختلاف، فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسنة أثبتوه، وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة أبطلوه، ولا يتبعون الظن، وما تهوى الأنفس، فاتباع الظن جهل، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم، وجماع الشر الجهل، والظلم" اهـ.

فكيف يكون من أهل السنة والجماعة من يُحكم العقل في القضايا الإيمانية الثابتة بالكتاب والسنة ؟، فما قبله منها قبل، وما ردّه منها رُدَّ!!، ولذلك فإنهم – أي الأشاعرة – لا يُثبتون من الصفات إلا سبع صفات، وما عداها فإنه يكون مصيرها التأويل؛ الذي يؤدي إلى التعطيل، كيف يكون من أهل السنة والجماعة من يؤول قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ باستولى؟ فيكون كأنّه مستولٍ عليه غيره، ثم استولى عليه بعد ذلك!!؛ وكيف يكون من أهل السنة والجماعة من يتأول حديث نزول الربِّ في الثلث الأخير من الليل الذي ثبت في قوله: «يَنْزِلُ اللهُ عزَّ وَجلَّ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلى السَّماءِ الدُّنيَا لِنِصْفِ اللَّيلِ الآخِرِ أو لِثُلُثِ الليْلِ الآخِرِ فيَقولُ: مَنْ ذَا الذِي يَدْعُونِي فأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟؛ مَنْ ذَا الذِي يَسْأَلُنِي فأُعْطِيهِ ؟؛ مَنْ ذَا الذِي يَسْتَغْفِرُنِي

فأغْفِرَ لَهُ؟ حتَّى يَطلُعَ الفجْرُ». رواه أحمد، وأصله في الصحيحين. فيقول المؤول: ينزل أمره !! مع أن أمر الله عز وجل هو نازل في كل وقت وحين.

وكيف يكون من أهل السنة والجماعة من يتأول اليدين بالنعمتين مع أن الله سبحانه وتعالى قد قرن ذلك بما يكون من خصائص اليد، وهو الإنفاق، فقال جل من قائل: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ المائدة: 64، علماً بأن النعم التي يسديها الرب الجليل إلى عباده كثيرة لا تحصى، قال جل من قائل: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ ﴾ النحل: 18.

كيف يكون من أهل السنة والجماعة من يتأول حديث: «لاَ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرّ ثَوْبَهُ خُيَلاءَ» متفق عليه، وما في معناه؛ يتأول النظر في هذا الحديث بأن النظر هنا مجازٌ عن الرحمة بأنه لا يرحمهم؛ إلى غير ذلك من التأويلات المتعسفة، والتي يحيلون بها النصوص الواردة من الله عزّ وجل في كتابه أو على لسان رسوله مما يتضمن المعاني السامية التي تليق بالله عز وجل يتأولونها بتأويلات باطلة.

وإذا فكرنا ما هو الذي أوجب لهم ذلك نجد أنهم زعموا إحالة العقول بأن يوصف الله بتلك الصفات؛ لأنهم جعلوا تأصيلات أهل الكلام هي الأساس، وحكموا بها على النصوص الشرعية؛ التي جاءت في كتاب الله، وفي سنة الرسول صلى الله عليه وسلم تثبت لله عز وجل أسماءً، وصفات تليق بجلاله، فجعل الأشاعرة والماتريدية تلك التأصيلات الكلامية؛ التي هي مأخوذة عن الفلاسفة، وأهل المنطق ممن استغرقوا في علم الكلام، وأمضوا فيه أوقاتهم، وأفنوا فيه أعمارهم، وكانت عاقبتهم إلى الحيرة؛ فمنهم من يقول:

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وغاية دنيانا أذىً ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقال

وقال بعضهم: "لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن" اهـ. وهذا الكلام والأبيات تعزى للفخر الرازي.

ويقول الإمام أبو المعالي الجويني: "لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمة منه فالويل لفلان، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي" اهـ.

وإن من المهم معرفة مصادر التلقي عند الأشاعرة من كتب أئمتهم ليُعرف مدى ضلالهم وبُعدهم عن السنة التي يدعون انتسابهم إليها.

وإن بُعد الأشاعرة عن أهل السنة في التأصيل الناتج عن بعدهم عن مصادر التلقي الصحيحة وهي الكتاب والسنة بفهم السلف أدى بهم إلى بعد كبير في التطبيق كما تقدم ذكر مختصر عقائدهم البدعية، وإليك ذكر مصادرهم في التلقي:

المصدر الأول: عندهم أن الأدلة السمعية المتواترة وهي القرآن والأحاديث المتواترة دون أحاديث الآحاد فإنه لا يحتج بها في العقائد.
قال الرازي في أساس التقديس (ص 168): "أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز " اهـ. ثم ذكر أوجهاً لتقوية ما ذهب إليه، ومنها: أن أخبار الآحاد ظنية، وما كان كذلك فلا يجوز التمسك به؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ يونس: 36،
وقد رد أئمة السنة على هذا الأصل، وأطالوا النفس في ذلك، ومن أحسن ما رأيت ما ذكر الإمام ابن القيم في مختصر الصواعق من أن خبر الواحد يفيد العلم وأنه حجة في باب العقائد وغيرها.

المصدر الثاني: تقديم العقل على النقل، وجعل العقل هو الأصل والنقل هو التبع، هذا فيما يعتبرونه من النقل وهو القرآن والأحاديث المتواترة دون أحاديث الآحاد كما تقدم.
ذكر هذا الأصل الرازي في مواطن من كتبه مثل: أساس التقديس، والمطالب العالية، ولباب الأربعين، ونهاية العقول، لكن ليعلم أنه لم ينفرد به فهو موجود عند أسلافه من المعتزلة والأشاعرة كالجويني في الإرشاد (ص359)، لكن غاية ما من فعله أنه ينظر ويقعد.

وإليك نص هذا القانون الكلي: قال في أساس التقديس (ص172-173):
"اعلم أن الدلائل القطعية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة: إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال. وإما أن تكذب الظواهر النقلية، وتصدق الظواهر العقلية. وإما أن تصدق الظواهر النقلية وتكذب الظواهر العقلية وذلك باطل، لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وظهور المعجزات على يد محمد صلى الله عليه وسلم. ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة. فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح

في العقل والنقل معاً وأنه باطل. ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال: إنها غير صحيحة، وإما أن المراد منها غير ظواهرها؛ ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى. فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وبالله التوفيق" اهـ.

فهنا أربعة احتمالات: إما أن يصدقهما وهذا لا يصح لأنهما متناقضان، أو يكذبهما وهذا لا يصح لأنهما متناقضان، وإما أن يقدم النقل وهذا لا يصح على قوله، لأن العقل أصل في معرفة النقل، وإما أن يقدم العقل وهذا هو الصحيح على زعمه. وقد أطال شيخ الإسلام ابن تيمية الرد على هذا القانون كما في كتاب (درء تعارض العقل والنقل)، وابن القيم في كتاب (الصواعق المرسلة).

وخلاصة الأدلة في نقض هذا القانون الكلي ما يلي:

1-القطعي مقدم على الظني عند التعارض سواء كلن عقلياً أو سمعيا ً، وليس هناك دليل يدل على أن كل عقلي قطعي وكل سمعي ظني، بل متى ما كان أحدهما قطعياً قدم على الآخر، فمن ثم يتبين أن القسمة الرباعية على وجه الحصر خطأ، بل يزاد أمر خامس وهو أنه تارة يقدم العقلي إذا كان قطعياً، وتارة النقلي إذا كان قطعياً.

2-قولهم: "قدم العقل لأنه أصل النقل غير صحيح"، إذ يقال: هل يريدون بذلك أن العقل أصل في ثبوت النقل في نفس الأمر، أو أصل في علمنا بالصحة؟ أما الأول قطعاً أنه خطأ غير مراد، إذ عدم العلم بالشيء لا يدل على العدم، أما إن أرادوا أنه أصل في علمنا بالصحة، فيقال لهم ماذا تريدون بالعقل؟ أتعنون به القدرة الغريزية التي فينا؟ أم العلوم المستفادة بهذه القوة الغريزية؟ ولا شك أن القوة الغريزية غير مرادة لأنها ليست علماً يتصور، فلم يبق إلا العلوم المستفادة ومن المعلوم أن هذه العلوم المستفادة منه ما ليس له صلة بالسمعيات كالحساب ومنه ما له صلة وهو صدق الرسول وثبوت نبوته، فمن ثم يعلم أن قول العقل أصل النقل خطأ.

3-من أقر بالنبوة لن يجعلها معارضة بل سيقدمها، وإلا فهو مكذب للنبوة لأنه سيقدم العقل على خبر النبي وهذا تكذيب للنبي الذي هو تكذيب به.

4-بين رحمه الله أنهم سموا الأدلة بغير اسمها فقالوا: "عقلي وسمعي"، والصواب أن يقولوا: شرعي وغير شرعي، لأن الأدلة الشرعية منها ما هو سمعي، ومنها ما هو عقلي، ومنها ما هو عقلي وسمعي

في آن واحد ، فكأن هؤلاء يقولون نقدم الدليل البدعي على الدليل الشرعي، وهذا كفر، لأن واقعه معارضة خبر الرسول بخبر غير الرسول صلى الله عليه وسلم.

5-أن العقول تتفاوت في إدراكها ومعرفتها بل عقل الرجل الواحد يتفاوت فكيف بعقول الناس. وصدق الله القائل: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ النساء: 8.

وقال مطرف بن الشخير: "لو كانت هذه الأهواء هوى واحداً، لقال قائل: الحق فيه. فلما تشعبت فاختلفت عرف كل ذي عقل أن الحق لا يتفرق".

6-لا نسلِّم أصلاً بوجود التعارض، لأن الشرع يأمر بالحق، والعقل الصحيح يدل على الحق وما يدلان على الحق لا يتعارض إلا إذا كان في أحدهما خطأ، لذا قال تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ ﴾ الحديد: 25.

المصدر الثالث: من مصادر التلقي عند الأشاعرة: التأويل وهو التحريف والمقصود به أنه لا بد من تأويل نصوص الأسماء والصفات لأن ظاهرها التشبيه وهو كفر في زعمهم.

قال السنوسي في كتابه (شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى ص 502): "وأما من زعم أن الطريق بدأ إلى معرفة الحق الكتاب والسنة ويحرم ما سواهما، فالرد عليه أن حُجِّيتهُما لا تعرف إلا بالنظر العقلي، وأيضاً فقد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها كفر عند جماعة وابتدع" اهـ.

وقال أيضاً: "أصول الكفر ستة .. ثم عد خمسة وقال - سادساً: التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية ، للجهل بأدلة العقول ، وعدم الارتباط بأساليب العرب. والتمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلالة الحشوية فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجهة عملاً بظاهر قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ طه: 5، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ الملك: 16، ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ ﴾ ص: 75، ونحوها" اهـ.

قال في متن الجوهرة الأشعري:

"وكل نص أوهم التشبيها   أوله أو فوض ورم تنزيها"

وقال الباجوري في شرحه للجوهرة (ص 149): "والمراد من التشبيه -في هذا الموطن -المشابهة للحوادث، ومحل الشبهة أن ظاهر النصوص يوهم أن لله تعالى مكاناً أو جارحة" اهـ.

وقد مشى على هذا الأصل عملياً ابن فورك في كتابه مشكل الحديث فقال في عدة مواضع: "ذكر خبر مما يقتضي التأويل ويوهم ظاهره التشبيه".

وهذا الأصل فاسد وقد رده أئمة الإسلام منهم: الإمام ابن تيمية إذ قال في مجموع الفتاوى (43/3): "فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مراد ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرا وباطلا والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:
تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ حتى يجعلوه محتا جا إلى تأويل يخالف الظاهر ولا يكون كذلك، وتارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل" اهـ.

وقال الأمين الشنقيطي المالكي في تفسيره الأضواء (285/2): "وَقَدْ عَلِمْتَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ لِلْخَالِقِ جَلَّ وَعَلَا اسْتِوَاءً لَائِقًا بِكَمَالِهِ وَجَلَالِهِ، وَلِلْمَخْلُوقِ أَيْضًا اسْتِوَاءً مُنَاسِبًا لِحَالِهِ، وَبَيْنَ اسْتِوَاءِ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ مِنَ الْمُنَافَاةِ مَا بَيْنَ ذَاتِ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ ؛ عَلَى نَحْوِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ كَمَا تَقَدَّمَ إِيضَاحُهُ.

وَيَنْبَغِي لِلنَّاظِرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ التَّأَمُّلُ فِي أُمُورٍ:
الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِهَا وَاحِدٌ، وَلَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ مُشَابَهَةُ الْحَوَادِثِ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِمْ، فَمَنْ أَثْبَتَ مَثَلًا أَنَّهُ: سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ مُخَالِفَانِ لِأَسْمَاعِ الْحَوَادِثِ وَأَبْصَارِهِمْ، لَزِمَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الصِّفَاتِ ؛ كَالِاسْتِوَاءِ، وَالْيَدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ جَلَّ وَعَلَا، وَلَا يُمْكِنُ الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ بِحَالٍ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الذَّاتَ وَالصِّفَاتِ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ أَيْضًا، فَكَمَا أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا، لَهُ ذَاتٌ مُخَالِفَةٌ لِجَمِيعِ ذَوَاتِ الْخَلْقِ، فَلَهُ تَعَالَى صِفَاتٌ مُخَالِفَةٌ لِجَمِيعِ صِفَاتِ الْخَلْقِ.

الأَمْرُ الثَّالِثُ: فِي تحْقيقِ المَقامِ فِي الظَّاهِرِ المُتبَادِرِ السَّابقِ إلى الفَهْمِ مِنْ آياتِ الصِّفاتِ ؛ كالِاسْتِوَاءِ وَاليَدِ مَثلًا.

اعلَمْ أوَّلًا: أنَّهُ غلِطَ فِي هذا خلْقٌ لا يُحْصَى كَثْرةً مِنَ المُتأخِّرينَ، فزَعَمُوا أنَّ الظَّاهِرَ المُتبَادِرَ السَّابقَ إلى الفَهْمِ مِنْ مَعْنَى الِاسْتِوَاءِ وَاليَدِ مَثلًا فِي الآياتِ القرْآنيَّةِ - هُوَ مُشَابَهَةُ صِفاتِ الحَوادِثِ، وَقالوا : يَجِبُ عَليْنَا أنْ نصْرِفَهُ عَنْ ظاهِرِهِ إجْمَاعًا؛ لِأنَّ اعْتِقادَ ظاهِرِهِ كُفرٌ؛ لِأنَّ مَنْ شَبَّهَ الخالِقَ بِالمَخْلوقِ فهُوَ كافِرٌ، وَلا يَخفى عَلى أدْنَى عَاقِلٍ أنَّ حَقِيقَةَ مَعْنَى هَذا القوْلِ: أنَّ اللَّهَ وَصَفَ نفْسَهُ فِي كِتابِهِ بِمَا ظاهِرُهُ المُتبَادِرُ مِنْهُ السَّابقُ إلى الفَهْمِ الكُفرُ باللَّهِ وَالقوْلُ فِيهِ بِمَا لا يَلِيقُ بِهِ جَلَّ وَعَلا .

وَالنَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَليْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي قِيلَ لهُ: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ النحل: 44، **لمْ يُبيِّنْ حَرْفًا وَاحِدًا مِنْ ذلِكَ مَعَ إجْمَاعِ مَنْ يُعْتدُّ بِهِ مِنَ العُلمَاءِ، عَلى أنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَليْهِ وَسَلَّمَ: لا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ تأخِيرُ البَيَانِ عَنْ وَقتِ الحَاجَةِ إليْهِ، وَأحْرَى فِي العَقائِدِ وَلا سِيَّمَا مَا ظاهِرُهُ المُتبَادِرُ مِنْهُ الكُفرُ وَالضَّلالُ المُبِينُ، حَتَّى جَاءَ هَؤُلاءِ الجَهَلَةُ مِنَ المُتأخِّرِينَ، فزَعَمُوا أنَّ اللَّهَ أطْلقَ عَلى نفْسِهِ الوَصْفَ بِمَا ظاهِرُهُ المُتبَادِرُ مِنْهُ لا يَلِيقُ، وَالنَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَليْهِ وَسَلَّمَ كتمَ أنَّ ذلِكَ الظَّاهِرَ المُتبَادِرَ كُفرٌ وَضَلالٌ يَجِبُ صَرْفُ اللَّفظِ عَنْهُ، وَكُلُّ هَذا مِنْ تِلقاءِ أنفسِهِمْ مِنْ غيْرِ اعْتِمَادٍ عَلى كِتابٍ أوْ سُنَّةٍ، سُبْحَانكَ هَذا بُهْتانٌ عَظِيمٌ.**

وَلا يَخفى أنَّ هَذا القوْلَ مِنْ أكبَرِ الضَّلالِ وَمِنْ أعْظمِ الِافتِرَاءِ عَلى اللَّهِ جَلَّ وَعَلا وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَليْهِ وَسَلَّمَ، وَالحَقُّ الَّذِي لا يَشُكُّ فِيهِ أدْنَى عَاقِلٍ أنَّ كُلَّ وَصْفٍ وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نفْسَهُ، أوْ وَصَفهُ بِهِ رَسُولهُ صَلَّى اللَّهُ عَليْهِ وَسَلَّمَ، فظاهِرُهُ المُتبَادِرُ مِنْهُ السَّابقُ إلى فهْمِ مَنْ فِي قلبِهِ شَيْءٌ مِنَ الإيمَانِ، هُوَ التَّنْزِيهُ التَّامُّ عَنْ مُشَابَهَةِ شَيْءٍ مِنْ صِفاتِ الحَوادِثِ .
فبمجرد إضافة الصفة إليه جل وعلا، يتبادر إلى الفهم أنه لا مناسبة بين تلك الصفة الموصوف بها الخالق، وبين شيء من صفات المخلوقين، وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفَهْمِ المُتبَادِرِ لِكُلِّ عَاقِلٍ: هُوَ مُنَافاةُ الخَالِقِ لِلمَخْلوقِ فِي ذاتِهِ، وَجَمِيعِ صِفاتِهِ؟، لا وَاللَّهِ لا يُنْكِرُ ذلِكَ إلَّا مُكابِرٌ " اهـ.

وخلاصة هذه المسألة أن العقيدة التي تقررها هذه الكتب هي عقيدة أشعرية، وهي على خلاف ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم بإحسان كالإمام مالك والإمام أحمد وغيرهما.

وهذه العقيدة تنسب لأبي الحسن الأشعري رحمه الله، ويظن كثير من الناس وعوامهم أنها عقيدة أهل السنة والجماعة! وهذه مغالطة وفهم غير صحيح، فعقيدة الأشاعرة مبينة على علم الكلام -أي المنطق -وهذا علم يوناني غريب عن الإسلام وأهله بعيد عن أصول الأئمة الأعلام، فهو خلط من الفلسفة وتقديم الآراء على نصوص الوحي وفهم السلف كما قدمنا من كلام العلماء، وقد اجمع أئمة الإسلام على التحذير من علم الكلام والرأي الذي لا زمام له ولا خطام.

قال الإمام مالك رحمه الله: " إيّاكُمْ وَأَصْحَابَ الرّأْيِ فإنهُمْ أَعْدَاءُ السّنّة ".

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: "حُكْمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في العشائر؛ ينادى عليهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام، وقال: مذهبي في أهل الكلام تقنيع رؤوسهم بالسياط وتشريدهم في البلاد!"، قال الذهبي: "لعل هذا متواتر عن الإمام".

وأبو الحسن رحمه الله كان في الأصل مُعتزليا ثم انتقل من الاعتزال إلى مذهب الكُلاّبية، وبقي على أصول المعتزلة من تقديم الرأي المحض على النقل والنص، وهذا مذهب حقيقته القول على الله دون علم وإن كان أتباعه يُروجون مقولة مغلوطة، وهي قولهم: " طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم " وهذه المقولة سُم زُعاف، وزيغان عن الحق، وضرب من الإرجاف .. فيا سُبحان الله !! وأيُّ علم هذا لا تدرك به السلامة، وأي سلامة تدرك بدون علم صحيح؟؟

وهذا المذهب يتلخص في أمور منها:

1- نفي الصفات -صفات الله سبحانه -فلا يُثبتون إلا سبعة صفات، وإثباتهم ليس على طريقة السلف، بل يقدّمون العقل على النقل.
2- القول بالإرجاء، ولا يخفاكم أن الإرجاء مراتب، وهم متفقون على إخراج العمل من مسمّى الإيمان، وعقيدة السلف أن الإيمان قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، فالعمل من الإيمان بلا شك، خلافا للمُرجئة ومنهم الأشاعرة.
3- تقوّلهم على الله في صفة الكلام والقرآن دون علم فهم يقولون الكلام المراد به هو الكلام النفسي القديم وهو غير مسموع وليس بصوت، والله تعالى قال في كتابه: ﴿

وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴿١٦٤﴾ ﴾ النساء: 164،وقال: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ التوبة: 6،

والمعلوم أن الكلام هو النطق المُفهم كما قال ابن فارس رحمه الله وهو من أئمة اللغة.

فالحق أن القرآن كلام الله تكلم به حقيقة بصوت وحرف وسمعه جبريل عليه السلام وأنزله على قلب محمد صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾ ﴾ الشعراء: من192إلى195.

4- **خوضهم في باب القدر على خلاف منهج اهل السنة، ونفيهم الحكمة في أفعال الله وشرعه، وهذه مسائل عقدية كبرى، والمخالفة فيها انحراف عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وما كان عليه أصحابه أعلم الخلق بربهم بعد انبياء الله ورسله وهو تقرير لعقيدة الجبر التي تربِّى أصحابها على الاسترسال في الذنوب والمعاصي والعجز عن الاستقامة محتجين في ذلك بالقدر ولا حجة لهم فيه وهو من سوء الظن بالله، قال تعالى:** ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٣٥﴾ ﴾ النحل: 35.

5- **تحريف النصوص عن ظواهرها بغير حجة ولا برهان ويسمونه تأويلاً وهو قول على الله بغير علم، ويقول الله تعالى:** ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴿٣٦﴾ ﴾ الإسراء: 36.

ومن أمثلة تحريف النّصوص عن مواضعها ما جاء في كتاب الصف الثامن في صفة السمع:

صِفَةُ السَّمْعِ

مَدْخَلُ الْمَوْضُوعِ :

مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْوَاجِبَةِ للهِ تَعَالَى صِفَةُ السَّمْعِ، وَالْمُرَادُ بِهَا : أَنَّ اللهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - تَنْكَشِفُ لَهُ جَمِيعُ الْمَسْمُوعَاتِ مَا عَلا مِنْهَا وَمَا خَفَتَ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَسَمْعُهُ تَعَالَى كَامِلٌ، يَخْتَلِفُ عَنْ سَمْعِ الْبَشَرِ، فَهُوَ يَسْمَعُ كُلَّ صَوْتٍ، قَرِيباً كَانَ أَوْ بَعِيداً، وَاضِحاً كَانَ أَوْ خَفِيّاً، يَقُولُ اللهُ تَعَالَى :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (الشورى . 9)

وصفة البصر:

صِفَةُ الْبَصَرِ

مَدْخَلُ الْمَوْضُوعِ :

مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْوَاجِبَةِ للهِ تَعَالَى صِفَةُ الْبَصَرِ، وَالْمُرَادُ بِهَا : انْكِشَافُ جَمِيعِ الْمَرْئِيَّاتِ وَالْمَوْجُودَاتِ لَهُ - سُبْحَانَهُ - صَغِيرِهَا وَكَبِيرِهَا، ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا، دَقِيقِهَا وَعَظِيمِهَا، قَرِيبِهَا وَبَعِيدِهَا، وَبَصَرُهُ تَعَالَى لَيْسَ كَبَصَرِنَا نَحْنُ - الْبَشَرَ ؛ لأَنَّ بَصَرَ اللهِ كَامِلٌ لا نِهَايَةَ لَهُ. يَقُولُ تَعَالَى :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (الشورى . 9)

ومنهج السلف إنما يقوم على اعتماد الكتاب والسنة وإجراء ألفاظها، أي ألفاظ النصوص على ظاهرها الموضوع بلسان العرب، فعقيدة السلف إثبات أسماء الله وصفاته من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، وهذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة وهو المتواتر عن السلف من زمن الصحابة إلى يومنا هذا، فهم يُثبتون الأسماء والصفات إثباتاً حقيقياً على الوجه

اللائق به سبحانه، وليس مذهب السلف – كما يزعم الأشاعرة – تحريف نصوص الأسماء والصفات وإثبات سبع صفات بطريقة عقلية جدلية، وليس مذهب السلف - أيضاً - هو التفويض كما قرره واضعوا المنهج الثانوي، فهؤلاء قد جعلوا مذهب السلف مع نصوص الأسماء والصفات تفويض المعاني إلى الله جل وعلا، فجعلوا أئمة السلف الصالح بهذا أجهل الناس بالكتاب والسنة، فيزعمون أنهم يتعاملون مع قوله : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ طه: 5، كما يتعاملون مع قوله تعالى : ﴿ الٓمٓ ۝١ ﴾ البقرة: 1، وكذلك: ﴿ الٓمٓصٓ ۝١ ﴾ الأعراف: 1، فهذه يقال فيها الله أعلم بمراده منها، وهذا ولا شك زعم باطل وطعن قادح فأئمة السلف هم أعلم الناس بربهم سبحانه.

فمذهب السلف رحمهم الله إثبات الأسماء ومعانيها حقيقة على الوجه اللائق به سبحانه، لكنهم يفوّضون معرفة كيفيّتها لله سبحانه وتعالى، فالكيفية من علم الغيب الذي حُجب عنّا، قال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله: " لاَ يَبْلُغُ كُنْهَ وَصْفِهِ الوَاصِفُونَ، وَلاَ يُحِيطُ بِأَمْرِهِ المُتَفَكِّرُونَ "، ومراده رحمه الله لا يدرك كيفية صفته سبحانه الواصفون وعقولهم لا تبلغ ذلك، فيجب الكف عن ذلك والإيمانُ به، كما قال مالك رحمه الله : " الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ (أي معلوم المعنى) والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٌ (أي لا تبلغه العقول)، والإيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ ".

ثامنًا: من المقرر عند أهل العلم أن طالب العلم الشرعي ينبغي ان يعتنى في أول طريقه بالحفظ، فيحفظ القرآن اولاً، ثم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم بعض المتون العلمية من كلام العلماء مع مراعاة فوارق السن والمرحلة الدراسية، والذكورة والأنوثة، فبعض ما يُناسب الذكور لا يُناسب الإناث، والعكس بالعكس.

تاسعًا: من الملاحظ أيضا الضعف في تقرير المسائل الفقهية والتعصب للمذهب المالكي على حساب تحقيق المتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم والدليل الشرعي، وهذا خلاف لما تأصل في كتاب الله وسنة النبي صلى الله عليه وسلم من وجوب أتباع الدليل قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ۝٥٩ ﴾ النساء: 59.

عاشـــرًا: اتفق العلماء على خطورة الكلام في شـــرع الله من كل وجه، عقيدة وعبادة ومعاملة وأخلاقا، ومما لاحظناه عدم الدقة العلمية لبعض الموضوعات والتصرف في النصوص والزيادة عليها أحياناً، مع ضعف تخريج الأحاديث، تارة بعدم ذكر المصدر، وتارة بعدم ذكر الصحابي الراوي للحديث، وتارة يكون الحديث ضـعيفاً ولا يُبيّن ضــعفه وقد قال النبي صــلى الله عليه وسلم: «مَنْ حدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أنَّهُ كَذِبٌ فهُوَ أحدُ الْكَاذِبِينَ» رواهُ مُسلم.

الحادي عشر: لاحظنا كثرة الصور لذات الروح، وصور ذات الروح محرّمة للحديث الصحيح عن عبد الله بن عباس قال: قالَ رَسُولُ اللهِ صَلى اللهُ عَلَيْهِ وسَلم: «إنَّ أشَدَّ النّاسِ عَذابًا عِنْدَ اللهِ يوْمَ الْقِيامَةِ الْمُصَوِّرُونَ» رواه البخاري ومسلم، وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تَدْخُلُ المَلائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ، ولا صُورَةُ تَماثِيلَ» رواهُ البخاري.
فتعليق العذاب وترتبه على التصـوير دليل على أن التصـوير من كبائر الذنوب والعلّة في ذلك واضــحة وهي المضــاهاة بخلق الله، وهذا المقام فيه افتيات على جناب الربوبية الخالصــة لله جل وعلا، وقد جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الله ســبحانه وتعالى قال: «ومَنْ أظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي فلْيَخْلُقوا ذَرَّةً، أوْ لِيَخْلُقوا حَبَّةً، أوْ شَعِيرَةً» رواه البخاري ومسلم.

قال علماؤنا رحمهم الله: الصــور مُحرمة ســواء كانت مجســمة أو مرســومة على الورق أو كانت تمثالا.

الثاني عشـر: يحاول المنهج تســويغ فكرة تعايش الأديان وفي طيات ذالك إهمال عقيدة الولاء والبراء ومحاولة لإعطاء الصــيغة الشــرعية لكل الأديان وهذا باطل قال تعالى {ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه}

الثالث عشـر: يبرز في باب العبادات في المنهج التزام المذهب المالكي مع عدم دقة في ذلك، والصـــواب أنه يجب على المســـلم التعبد لله تعالى بما صـــح وثبت وترجح في أقوال أهل العلم الراســخين في أصــحاب المذاهب الأربعة وغيرهم والعبرة في ذلك بما صــح دليله وقويت حجته ولم يأذن الله تعالى في التزام قول أحد من الناس التزاما مطلقا ولم يضمن العصمة إلا لأنبيائه

ورسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، فكما يقول الإمام مالك رحمه الله تعالى كلٌ رادٌ ومردودٌ عليه إلا صاحب هذا القبر فالدعوة بالالتزام بمذهب معين مصادم لتحقيق شهادة أن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيف يا ترى كان الصحابة والتابعون يتعبدون ربهم جل جلاله وعلى أي مذهب كانوا يسيرون وهم أصدق الناس وأصوبهم تعبدا ولا الإمام مالك ولا الشافعي ولا أحمد خلقوا بعد_ وما يدندن به البعض من أننا لا نريد فتاوى مستوردة نقول لهم إن العلم لا وطن له وهو رحِم بين أهله كل علمنا الشرعي مستورد من خارج بلادنا فنبينا صلى الله عليه وسلم وعلماؤنا كلهم خرجوا من المدينة ومكة والشام ومصر والاندلس فالعبرة بما صح دليله بغض النظر عن قائله ما دام من أهل السنة.

الرابع عشر: وجود مسحة صوفية بدعية على المنهج في بعض الألفاظ والعبارات والمبالغات والتوجيهات كالإكثار من كلمة "سيدنا".

وأخيرا نقول إننا مررنا على المنهج وكتبنا عددا غير قليل من الملاحظات على مواطن عديدة منه، رأينا الخطأ واضحا فيها ولا يعني ذلك أننا نقر بقية الكتاب، بل الأخطاء أكثر من ذلك بكثير ولكن مادوناه هو محاولة للتنبيه بالقليل على الكثير فهي على وجه التمثيل والبيان لا على وجه الحصر والتدقيق.

والذي وصلنا إليه أن المناهج تحتاج لإعادة صياغة من جديد، سواء في المواضيع المختارة أو ترتيبها أو طريقة كتابتها.

وختاما نسأل الله عز وجل لنا ولكم التوفيق والسداد والإعانة على فعل الخيرات إنه حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

****